نائب الرئيس في ختام أعمال المؤتمر الوطني الرابع للسياسات السكانية :

تحقيق تنمية مستدامة يتطلب إدماج أهداف السياسة السكانية في الخطة الوطنية للتنمية

علينا ألا نترك نمونا وتطورنا ورفاهية شعبنا للصدف

تحويل التزام اليمن بمواجهة المشكلة السكانية إلى خطط وبرامج ملموسة واجب وطني

صنعاء / سبأ:

حضر الأخ عبدربه منصور هادي ، نائب رئيس الجمهورية أمس الحفل الختامي للمؤتمر الوطني الرابع للسياسات السكانية، الذي ناقش على مدى ثلاثة أيام عدداً من القضايا والموضوعات المتصلة بالنمو السكاني والآثار المترتبة عنه في الجوانب التنموية والاجتماعية والثقافية ، بالاضافة الى العديد من الدراسات والبحوث وأوراق العمل التي تناولت المشكلة السكانية، واقترحت المخارج والحلول وما يتصل بنشأة الأسرة.

نائب رئيس الجمهورية في ختتام اعمال المؤتمر الوطني للسياسات السكانية

جانب من الحضور

ممثلو الجهات المانحة يؤكدون التزامهم بدعم اليمن في المجالات السكانية

المشاركون في المؤتمر يوصون بـ :

رعاية الأمهات أثناء الحمل وبعد الولادة وتوفير خدمات تنظيم الأسرة

رفع الوعي المجتمعي عبر وسائل الإعلام بأهمية خدمات الصحة الإنجابية

وضع سياسات حكومية لتشجيع الأطباء والطبيبات على العمل في المناطق الريفية

تشجيع القطاع الخاص على تقديم خدمات الصحة الإنجابية في المناطق النائية

وفي الحفل ألقى الأخ نائب رئيس الجمهورية كلمة أعرب فيها عن سعادته لحضور هذا الاحتفال، وعبر عن شكره وتقديره للجهات والمؤسسات الدولية والاقليمية والمحلية الحاضرة أو الممثلة في المؤتمر الذي ينعقد برعاية فخامة الرئيس علي عبدالله صالح ، رئيس الجمهورية .

وقال الأخ النائب: " إن ذلك يمثل الحرص المستمر على رعاية المؤتمرات الخاصة بهذا المنحى والاولوية الخاصة للمسألة السكانية في جهود التنمية المستدامة، التي تسعى الجمهورية اليمنية الى تحقيقها والتي نص عليها صراحة برنامج فخامة الرئيس الانتخابي الذي ينعكس جلياً في برامج الحكومة".

وأضاف الأخ النائب : " لقد تابعنا باهتمام بالغ مداولات وأعمال مؤتمركم وما سوف يتمخض عنه من نتائج لتشكل حدا فاصلا بين ماتم القيام به خلال السبعة عشر سنة الماضية منذ تبني الجمهورية اليمنية عام 1991م أول استراتيجية وطنية للسكان وبين ما يجب القيام به منذ الآن لمواجهة التحديات السكانية.. ولعل مؤتمركم كان واضحا كل الوضوح في تحديد هدفه وهو الانتقال من مرحلة وضع السياسات والدعوة والتأسيس لها الى مرحلة التنفيذ الفعلي للبرامج وتحقيق الأهداف المخططة بمسؤولية عالية ومحددة ذلك أن اليمن أصبحت تعرف مشكلاتها السكانية حق المعرفة ولا تنقصها الوثائق والتحليلات والمسألة المركزية هنا إنما تكمن في سؤال مهم وهو.. لماذا لم يتحقق التنفيذ كما يجب؟ .

واستطرد: " لقد دلت أعمال مؤتمركم بوضوح تام إلى أن الحصيلة مازالت متواضعة والنتائج ليست كما كان مخططا لها، وهو ما يعني في أحسن الأحوال أن هناك فرصا ضائعة لم يحسن استغلالها كما دلت العروض الخاصة بتأثير العوامل السكانية على القطاعات الأخرى كالصحة والتعليم وسواها.

وأضاف الأخ النائب : هناك بعض التحسن قد حدث في بعض المؤشرات السكانية ومؤشرات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ولكنها دون المستوى المطلوب ويجب علينا ألا نترك نمونا وتطورنا ورفاهية شعبنا للصدف" ، وتابع القول : " ومن أجل ذلك يجب علينا كافة حكومة ومجتمعا أن نجعل المشكلة السكانية همنا جميعا وأولوية وطنية بامتياز ونجعل الشراكة الإقليمية والدولية رافدا لنا في سعينا الدؤوب لتحقيق أهدافنا الوطنية ، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأضع أمامكم بعض الملاحظات التي أتمنى أن نضعها نصب أعيننا وتتمثل فيما يلي :

1 – ندعو المجلس الوطني للسكان إلى عقد اجتماع خاص وذلك لإقرار خطة العمل المقترحة للسنوات الثلاث 2008 – 2010 م وجعلها وثيقة حكومية ملزمة التنفيذ وتوفير المصادر الضرورية لوضعها موضع التنفيذ .

2 – إننا نؤكد مجددا الالتزام السياسي للحكومة اليمنية بمواجهة المشكلة السكانية وحلها بالجهود الوطنية أولا وبمساعدة شركائنا ثانيا ، وهنا نؤكد ضرورة أن تعمل المؤسسات الحكومية المختلفة على تحويل هذا الالتزام إلى خطط عمل وبرامج ملموسة ومصادر مالية متزايدة على المستويات الوطنية والمحلية والقطاعية.

3 – لكي نحقق تنمية متوازنة مستدامة لا بد من إدماج الأهداف الكمية للسياسة الوطنية للسكان بالخطة الوطنية للتنمية والتخفيف من الفقر للأعوام 2006 – 2010 م بحيث تتحمل القطاعات المختلفة خاصة الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية مسؤوليتها في تحقيق التوازن بين السكان وجهود التنمية .

4 – إن العمل على تغيير مواقف وسلوك الناس تجاه المشكلات السكانية يتطلب تأصيلا دعويا وتربويا وخاصة فئة الشباب لذلك يجب الاستفادة من جميع القنوات الدينية المتاحة ، وفي هذا المجال نؤكد ضرورة أن تعمل كل من وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي على إدماج موضوعات التربية السكانية بمناهج التعليم العام والعالي بموجب قرار مجلس الوزراء.

5 – ضرورة أن تتحمل السلطات المحلية بمختلف مستوياتها في المحافظات المسؤولية الكاملة لمواجهة ومعالجة المشكلات السكانية في محافظاتها في إطار السياسة الوطنية للسكان وخطة عملها .

6 – ضرورة إقامة نظام وطني للمراقبة والتقييم بهدف المتابعة المنظمة لرصد التقدم والمعوقات وكذلك المحاسبة على التقصير .

وفي ختام كلمته أكد الأخ عبدربه منصور هادي ، على ضرورة الاستفادة من التجارب الكثيرة والمشابهة وفي مقدمتها تجربة جمهورية مصر العربية الشقيقة في هذا المنحى .. منبها الى ان سبعين في المائة من السكان في اليمن هم من الشباب وان مدارسنا الابتدائية تستقبل حوالي نصف مليون تلميذ سنويا من الملتحقين في المدارس.. وقال: " اننا ننجز مدرسة ابتدائية كل يوم وكل اسبوعين ننجز مدرسة اعدادية وكل ثلاثة اسابيع ننجز مدرسة ثانوية ، وهذا الوضع يستوجب اهتماما استثنائيا من وزارة الاعلام والجهات الاعلامية والتنويرية وكذلك الخطباء والوعاظ لما تعنيه هذه الصورة من اهمية ولابد ايضا من وصول هذا الوعي المطلوب الى كل محافظة بل والى كل مديرية ليعي المجتمع مخاطر التضخم السكاني وزيادات الإنجاب وسلبيات ذلك صحيا واجتماعيا واقتصاديا ونشر ذلك الوعي ليصل الى كل الأسر والمنازل" .

وأضاف : " ان نتائج مثل هذه المؤتمرات لا تأتي أكلها مالم تصل الى الناس المعنيين بذلك ، والتقصير ان فعاليات المؤتمرات وأي مؤتمر من هذا النوع لا تصل إلى الناس فالكثير من الناس لا يقرأ الصحف ولا يتابعون التلفزيون وعلينا نحن وضع الدراسات اللازمة للوصول الى كل المعنيين .

وألقيت في الحفل الختامي للمؤتمر كلمات عن ممثلي الجهات المانحة لدى اليمن ، حيث تحدث كل من: غلام بوبال رباني ، ممثل منظمة الصحة العالمية ، فلافيا باناسيري ، الممثل المقيم للأمم المتحدة ، هانز اوبدن ، ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان والسفير الهولندي ، معبرين عن تهانيهم بنجاح المؤتمر، مؤكدين الالتزام بدعم اليمن في المجالات السكانية.

يشار إلى أن المشاركين في المؤتمر قد أوصوا بضرورة توفير خدمات تنظيم الأسرة ورعاية الامهات اثناء الحامل وما بعد الولادة في كل وحدات الرعاية الصحية الأولية وتفعيل قرارات مجانيتها، بالإضافة إلى تفعيل خدمات المشورة عن تنظيم الأسرة وتشجيع الأمهات على استخدام الوسائل وتعريفهن بالاستخدام الصحيح للرضاعة الطبيعية واستغلال أيام التحصين وزيارات رعاية الحوامل لتثقيف جميع شرائح المجتمع .

واكدت توصيات المؤتمر ضرورة سن تشريع للأمومة الآمنة يحدد فيه السن الأدنى للزواج بسن 18 سنة ويجرم ختان الإناث، ووضع سياسات حكومية لتشجيع الأطباء والطبيبات على العمل في المناطق الريفية النائية، وكذا تشجيع القطاع الخاص على تقديم خدمات الصحة الإنجابية في المناطق النائية.

وأوصى المشاركون في المؤتمر بالتوسع في نظام قبالة المجتمع وخاصة في المناطق النائية وربطها بالوحدة الصحية ومراجعة التوصيف القانوني والوظيفي لها بحيث تكون قادرة على تقديم خدمات تنظيم الأسرة بما في ذلك تعلم تركيب اللولب ، مؤكدين ضرورة رفع مستوى خدمات الطوارئ التوليدية، وتقديم خدمات الصحة الإنجابية للشباب والمراهقين من خلال عيادات صديقة للشباب، وتقديم خدمات المشورة والفحص الطبي قبل الزواج.

وأشارت التوصيات إلى أهمية رفع الوعي المجتمعي من خلال وسائل الإعلام المختلفة بأهمية تقديم خدمات الصحة الإنجابية وصحة الأسرة وإشراك الذكور في التثقيف الصحي والتوعية، إضافة إلى توفير المواد الإعلامية في الوحدات الصحية لمساعدة مقدمي الخدمة على تقديم المشورة للسيدات.

ونوه المشاركون بإدراك متخذي القرار خطورة الوضع السكاني الراهن ، داعين إلى الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في إبطاء النمو السكاني وزيادة معدلات النمو الاقتصادي للتماشي مع النمو السكاني ، والعمل على خفض معدلات الأمية وخاصة بين الإناث وزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم ، كما دعوا وزارة المالية إلى تخصيص ميزانية سنوية لتنفيذ الأنشطة التوعوية بهدف زيادة الطلب على خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة لضمان استمرارية البرامج على المدى الطويل.

ورشة عمل بعدن لتقييم ظاهرة الفقر وآثارها

عدن / وداد شبيلي
تصوير / محمد عوض

انعقدت امس بعدن ورشة عمل لتقييم وتحليل ظاهرة الفقر في اليمن التي نظمها البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبمشاركة المديرين التنفيذيين والمختصين في قطاعات الصحة، التربية والتعليم، الشؤون الاجتماعية والعمل بالاضافة الى قطاع المرأة وعدد من الباحثين الاكاديميين بجامعة عدن والجهات المعنية ذات العلاقة.

وناقش المشاركون في الورشة التقرير الخاص بتقييم حالة الفقر باليمن ومستوى تطور هذه الظاهرة في الفترة من عام 1998م – 2006م وهي الفترة التي تم خلالها اجراء المسح الميداني لميزانية الاسرة وتنفيذ اول خطتين للتنمية.

كما تطرقت ورشة العمل الى الآثار والنتائج المترتبة على تطبيق الاصلاحات الاقتصادية التي بدأ تنفيذها منذ العام 1995، في ضوء ما تضمنه التقرير من تقييم لمستوى اسهام الاصلاحات في الحد من الفقر وكذا تقييم نظام الرقابة على تطور ظاهرة الفقر عن طريق تفحص آثار تنفيذ السياسات الرئيسية.

جانب من الورشة

وفي ضوء تلك المناقشات توصل المشاركون في الورشة الى العديد من المقترحات والتوصيات التي اكدت ضرورة الاهتمام بتحسين أوضاع الفقراء في اليمن وتحسين مستوى دخل الفرد من خلال مواصلة الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية بما يساعد على الحد من ظاهرة الفقر.

وكان الأخ احمد الضلاعي، الوكيل المساعد لمحافظة عدن، قد اشار في افتتاح الورشة الى الاهمية التي تكتسبها كونها تناقش موضوعا هاما يتعلق بالجهود والسياسات الهادفة مواجهة ظاهرة الفقر والتخفيف من مآسيها، مؤكدا ان التخلص من هذه الظاهرة مرهون بتكاتف جهود الجميع وعملهم الجاد للحد من الفقر وآثاره .. داعيا المشاركين في الورشة إلى اثراء هذا الموضوع بالآراء والمقترحات التي من شأنها تعزيز العمل المشترك باتجاه الحد من ظاهرة الفقر بالاستفادة المثلى من الكوادر والموارد الاقتصادية المتاحة.

من جانبه استعرض الأخ سمير عبدالرزاق، مدير عام مكتب التخطيط والتعاون الدولي بعدن مختلف الجوانب التي تضمنها التقرير المقدم حول تحليل وتقييم ظاهرة الفقر في اليمن، معربا عن امله في ان تخرج الورشة بالمقترحات الجيدة للاسهام في التخفيف من الفقر.

موسوعة قوامها 33 فيلماً تسجيلياً، 1500 صفحة، 500 صورة قديمة وحديثة

عدن في أبهى حالة الكترونية بلغات ثلاث

14 أكتوبر / عادل الأحمدي :

أنتجت شركة 3D ميديا للإنتاج المتخصص موسوعة عدن الالكترونية التي تحوي كل شيء عن عدن بدءا بالمعلومات العامة، المشاريع والمؤشرات التنموية، الاستثمار وقطاع السياحة، أهم الفرص الاستثمارية في المحافظة، والتسهيلات المبذولة ومعلومات متكاملة عن المنطقة الحرة المزايا والضمانات والفرص الاستثمارية والتقسيم.

ثم يتطرق الـ CD إلى مثلث النشاط الاقتصادي في عدن الذي يعتبر قواما كونها عاصمة اقتصادية وتجارية للبلد، مضافا إليه معلومات مفصلة عن المعالم الأثرية في المحافظة ومعلومات عن الشواطئ والمتنزهات زائدا الدليل السياحي بأرقام وعناوين الفنادق وكل مايهم السائح.

كما يحوي نبذة كافية عن تاريخ مدينة عدن وأعلامها حيث تضمن الـ CD ترجمة لأكثر من 130 علما من أبناء ثغر اليمن الباسم.

واحتوت الموسوعة الإلكترونية على جانب متميز يتمثل في خانة مخصصة لكل ما تميزت به عدن على مستوى الجزيرة العربية والوطن العربي ككل.

التقسيم الإداري كان حاضرا هو الآخر حيث أثريت الموسوعة بخرائط مفصلة لكافة مديرياتها ومعلومات مفصلة عنها، إلى ذلك حفلت الموسوعة بدور المجتمع المدني وريادة العمل الأهلي في عدن وكذا الدور المشرق للمرأة العدنية التي أثنت عليها الموسوعة بسخاء.

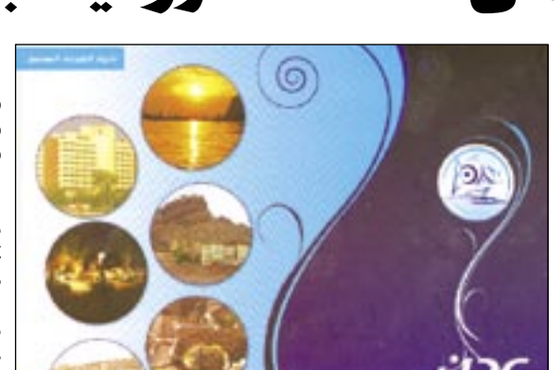

الفن كان له نصيبه الوافر في موسوعة عدن الالكترونية تاريخاً وبناءً وكذلك الأدب بأعلامه وأسمائه ومحطاته الغزيرة، ثمة نافذة خاصة بالحكم المحلي والمؤشرات في مجالات الصحة والمياه والطرق والتعليم والكهرباء.. الخ.

جدير بالذكر أن الموسوعة تحوي كذلك نبذة عن اهتمام الأخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بمدينة عدن وكذلك نافذة معلومات عامة عن اليمن في كافة المجالات زائداً مكتبة فوتوغرافية تحوي 500 صورة عن عدن قديمة وحديثة.

قوام موسوعة عدن الالكترونية 33 فيلماً تصويرياً بالصوت والصورة لم ينشر من قبل و1500 صفحة مكتوبة بأسلوب قشيب وسلاسة وصفاء وقابل للتحديث وفق أرقى ما وصلت إليه فنون البرمجيات والتقنية، وبالثلاث اللغات: العربية، الانجليزية والفرنسية.

يشار إلى أن الموسوعة أنجزت بتمويل من المحافظة ممثلة بالأخ / أحمد الكحلاني وكذا برنامج تطوير المدن والموانئ وإدارة التنمية المحلية، واستغرق إنجازها قرابة 6 أشهر ويمكن للمواطنين الإطلاع على كافة هذه النوافذ والمعلومات عن طريق موقع محافظة عدن عن شبكة الانترنت الذي كان هو الآخر من تصميم وإعداد شركة 3D ميديا التي يديرها الزميل عبدالله علي إسماعيل الذي أكد في تصريح خاص للصحيفة أنه يأمل من خلال إعداد هذه الموسوعة أن يكون قدم لعدن ما تستحقه وما يليق بها كمدينة استثنائية في روعتها ليس على مستوى اليمن فحسب على مستوى الشرق الأوسط كاملاً.